مدير بيئة ميسان المهندس سمير عبود عبد الغفور في حديث لـ(المدى):

قطاعات واسعة ما زالت تستخدم مصادر المياه الطبيعية دون تنقية وتعقيم

تبقى كل آفاق التنمية بمفاصلها المتشعبة قاصرة عن تحقيق غاياتها ما لم تواكبها عملية إنماء وتفعيل الوعي البيئي لأفراد المجتمع كون البيئة تشكل الإطار الذي تنتظم كل تلك النشاطات ضمن حدوده ومتى ما كانت البيئة سليمة ومعافاة أثمرت فعاليات التنميات الأخرى وتحققت أهدافها .أن إهمال البيئة أو تعمد الأضرار بها سيلحق الأذى بالناس والكائنات التي تعيش ضمن محيطها حتما وقد يطال الأذى المناطق المجاورة والبعيدة وبدرجات متفاوتة لذا أصبح لزاما على المؤسسات المعنية بذل قصارى جهودها للمحافظة على سلامة البيئة وتحسين مواردها المتنوعة وتوعية الناس بأهمية موضوعة البيئة حفاظا على حياتهم حاضرا وحياة أجيالهم مستقبلا. ولأجل الإطلاع على واقع البيئة في محافظة ميسان . (المدى) التقت مدير دائرة البيئة فيها المهندس سمير عبود عبد الغفور فكان هذا الحوار :

حاوره / رعد شاكر

❖ رغم تباين فهم الناس لمدى أهمية وخطورة موضوعة البيئة إلا أن الجميع يتفقون على تأثيراتها الكبيرة على الصحة والحياة.فما هو تقييمكم لواقع البيئة في ميسان ؟

– قبل الحديث عن مشاكل البيئة في ميسان أريد أن أوضح مسألة على جانب كبير من الأهمية حيث الاعتقاد السائد بأن موضوع البيئة من مسؤولية وزارة البيئة ومديرياتها حصرا بينما واقع الحال أنها مسؤولية المجتمع كله أفرادا ومؤسسات فبدون تعاون الجميع لا يمكن الحفاظ على بيئة نظيفة أو معالجة ما يصيبها من ضرر أيا كان مصدره، أما بخصوص واقع البيئة في ميسان فان أبرز مشكلاتها ما يتعلق بمياه الشرب كونها تمس حياة الناس وصحتهم بشكل مباشر فبرغم النمو الكبير الذي شهده قطاع محطات تصفية وتعقيم المياه في المحافظة مؤخرا إلا أن قطاعات واسعة ما زالت تعتمد على مصادر المياه الطبيعية لاستيفاء حاجتها من مياه الشرب دون استخدام أية وسائل لتنقيتها أو تعقيمها، صحيح يوجد عدد من المحطات الصغيرة في بعض التجمعات القروية غير أن قسما منها متوقف عن العمل والقسم الآخر يكتفي بضخ المياه بلا معالجة وهذه مشكلة خطيرة . ولكن أبرز مسببات التلوث هو مياه المجاري خصوصا في الأقضية والنواحي التي تفتقر لمحطات معالجة المياه الثقيلة إضافة إلى المبازل التي تصب في مجرى النهر، نحن لدينا ٦ محطات لرصد مياه نهر دجلة تتوزع على طول مجراه في أراضي المحافظة من قضاء علي الغربي شمالا إلى ناحية العزير جنوبا حيث يتم أخذ عينات من الماء لاجراء الفحوصات المختبرية عليها وبشكل دوري وقد أظهرت نتائج الفحوصات بعض نسب التلوث المرتفعة.

❖ حددتم الخلل وأسبابه فأين هي المعالجة؟

– كما قلت قبل قليل معالجة الأضرار التي تتعرض لها البيئة ومواردها من مسؤولية الجميع بدءا بالمواطن الفرد صعودا لأعلى مؤسسة حكومية من جانبنا نقوم برفع التقارير التي تتضمن تفاصيل دقيقة و مقترحات إلى مراجعنا العليا . أقصد وزارة البيئة إضافة إلى التوصيات التي نعممها على دوائر الحكومة المحلية في ميسان كالبلدية والصحة والماء والمجاري لغرض اجراء اللازم كل حسب مدى تماس الموضوع بعملها كما نقوم بارشاد المواطنين وتوعيتهم عبر الندوات الجماهيرية والملصقات والنشرات الدورية وسواها.

❖ وماذا بشأن محطات مياه ألRO) الأهلية المنتشرة في المحافظة ؟

– هذه المحطات أنشئت بعد أستحصال الموافقات الرسمية من الدوائر ذات العلاقة ومنها دائرة البيئة وتخضع لرقابة مستمرة من قبل ملاكاتنا حيث يتم زيارتها من حين لآخر وبشكل مفاجئ وأخذ عينات من المياه لغرض فحصها والتأكد من سلامتها. أما الباعة الذين يستخدمون الحاويات الصغيرة فتتم متابعتهم من قبل دائرة الرقابة الصحية .

❖ حاويات النفايات المنزلية المكشوفة المنتشرة في شوارع الأحياء السكنية أصبحت مرتعا خصبا للحشرات والمكروبات ألا يشكل ذلك سببا من أسباب تلوث البيئة؟

النفايات بطرق حديثة بعد فرز مكوناتها المتنوعة كالصفيح والبلاستك والزجاج والورق وما إلى ذلك.

❖ ما مدى صحة ما يشاع بشأن وجود بؤر ملوثة باليورانيوم المنضب المشع داخل المدينة ؟

– لدينا كشوفات ميدانية على المخلفات العسكرية الناتجة عن الحروب السابقة. وفعلا تم أكتشاف مجموعة من المخلفات الملوثة باليورانيوم المنضب وتحديدا في موقع لتجميع السكراب داخل المنطقة الصناعية في مدينة العمارة إضافة إلى موقع دبابة قرب سيطرة (كميت).

❖ وما هي الإجراءات التي اتخذتها دائرتكم لمعالجة هذه البؤر الخطرة ؟

– بصراحة المعالجة لم تتم لعدم توفر الإمكانات اللازمة لمثل هذه الحالات ولكننا لم نترك الأمر سائبا فقد أعلمنا الجهات الرسمية في الوزارة بهذا الموضوع كما قمنا بأعلام المحافظة هنا في ميسان بالإضافة لقيامنا بوضع العلامات التحذيرية والإشارات الخاصة حول تلك البؤر لمنع الناس من الاقتراب منها أو العبث بها كما تم أخذ تعهد قانوني من صاحب موقع السكراب الملوث في المنطقة الصناعية بعدم استخدام أو نقل أو بيع هذه المخلفات.

❖ ألا تشاركني الرأي بأن هذا التلوث الخطير يحتاج إلى معالجة جدية ؟

– بالتأكيد فقد تم تقديم مقترح إلى مجلس المحافظة بتشكيل لجنة لتحديد موقع وفق التحديدات البيئية لغرض طمر هذه النفايات الملوثة و وفق التعليمات الدولية التي تتضمن انشاء محجر للنفايات النووية المشعة وتم أختيار الموقع وما زال موضوع تنفيذ المحجر قيد الدراسة بين ديوان المحافظة ورئاسة المجلس.

❖ كما تعلمون يوجد في المحافظة العديد من المعامل والورش الصناعية فهل جميعها مستوفية للشروط البيئية ؟

– بالنسبة للنشاطات الصناعية في ميسان لدينا فعاليات متنوعة ففيما يخص المعامل الصغيرة والورش المتواجدة داخل مدينة العمارة خصوصا تلك التي تسبب تلوثا للبيئة نحن في طور أستحصال الموافقات لنقلها خارج المدينة وضمن المحددات البيئية أما المشاريع الجديدة فلا يتم تنفيذها إلا بعد أستحصال الموافقات البيئية وقد قمنا بتوزيع – التشريعات البيئية – على الدوائر ذات العلاقة كالبلدية والتخطيط والنفط والزراعة وغيرها وطلبنا منهم أن يستحصل صاحب المشروع موافقة البيئة أولا لنسهل عليه عملية أختيار موقع المشروع طبقا للمحددات البيئية. وفيما يخص ا لمصانع الكبيرة في المحافظة فأغلبها متوقف عن العمل حاليا أما العاملة منها فلدينا زيارات

المهندس سمير عبود عبد الغفور

بحدود ٥٠ معملا لإنتاج الطابوق وهي معامل تستخدم النفط الأسود كوقود في عمليات التصنيع ناهيك عن افتقارها لمنظومات الحرق الآلية ما يسبب عدم احتراق الوقود بشكل صحيح وبالتالي ازدياد كثافة الدخان المنبعث الذي يسبب تلوثا كبيرا ومشكلة هذه المعامل مشكلة قديمة ومعقدة فإضافة لما توفره هذه المعامل من فرص عمل لأعداد غفيرة من العاملين فهي تلبي حاجة المحافظة المتزايدة لمادة الطابوق لإنجاز المشاريع إضافة لسد حاجة المواطنين لهذه المادة لبناء الدور السكنية وكما قلت قبل قليل فمشكلة معامل الطابوق مشكلة قديمة وطالما تم البحث عن حلول لهذه المشكلة إبان فترة النظام السابق ولم تجد كافة الإجراءات التي اتخذت في حينها نفعا وشأن ذلك ينطبق على جميع معامل الطابوق في العراق التي تعمل بهذه الآلية من حيث عدم توفر المتطلبات البيئية من جهة أستخدام الوقود الخفيف ومنظومات الحرق الآلية وهذا ما أدى بالجهات البيئية إلى اللجوء للغرامات المالية التي ابتدأت بتغريم كل معمل (١٠٠ ألف دينار) وبعد سقوط النظام السابق ارتفع مبلغ الغرامة إلى (٢٥٠ ألف دينار) كنوع من عدم ترك الأمر سائبا. أما بخصوص ما ورد في بعض وسائل الأعلام عن غلق عدد من المعامل فلم يتم إيقاف أي معمل عن العمل ولكننا قمنا بإنذار أصحاب المعامل وإعطائهم مهلة لمدة ٦ أشهر لنصب منظومات الحرق الآلية بعد أجراء التحويرات اللازمة للأفران وذلك لتقليل نسبة التلوث البيئي علما أن أجزاء المنظومة متوفرة في السوق المحلية وقد تم نصبها فعلا في أحد المعامل وكانت النتائج مرضية . كما نعمل على تشجيعهم لاستخدام الطاقات البديلة مستقبلا كالكهرباء والغاز لضمان بيئة نظيفة في ميسان.

❖ مناطق الحدود الشرقية للمحافظة ملوثة بحقول الألغام نتيجة الحروب السابقة وكما تعلم فأنها غير معلمة ولم يتم تنظيف تلك المناطق لغاية الآن فهل يندرج هذا الموضوع ضمن أختصاص عمل دائرتكم؟

– في مجال التخلص من الألغام نحن نتعاون مع الأجهزة المعنية كالجيش والشرطة والدفاع المدني ولكن في الحقيقة لا يوجد حصر دقيق لمساحات مناطق الألغام لعدم توفر خرائط عسكرية أو معلومات موثقة حول هذا الموضوع. هنالك مشاريع متعلقة بالدراسات والبحوث بهذا الشأن ولا يوجد تنفيذ على أرض الواقع ونحن نطمح أن تكون لدينا فرق متخصصة لتنفيذ العمل فعلا.

تقرير: كربلاء تحقق أعلى نسبة في تنفيذ المشاريع وديالى في آخر القائمة

بغداد/ قيس عيدان

كشف تقرير صادر عن وزارة التخطيط والتعاون الانمائي تلقت (المدى) نسخة منه أمس الأول أن محافظة كربلاء حققت اعلى نسبة في تنفيذ مشاريعها بين المحافظات الاخرى ولغاية شهر كانون الاول من العام الماضي فيما لم تحقق ديالى اي نسبة تذكر ضمن برنامج تنمية الاقاليم.

وذكر التقرير ان محافظة كربلاء حققت نسبة تنفيذ في مشاريعها خلال العام الماضي قدرت بـ ٩٠ بالمئة حيث قامت بصرف ٦٤ ملياراً و٧٨٨ مليون دينار من تخصيصاتها البالغة ٩٠ مليار دينار تلتها محافظة ميسان بنسبة ٦٥,٨ بالمئة وقامت بصرف ٦٣ ملياراً و١٩٩ مليون دينار من تخصيصاتها البالغة ٩٦ ملياراً دينار في حين جاءت محافظة بابل بالمرتبة الثالثة بنسبة ٥٣,٦ بالمئة وقامت بصرف ١٠٧ مليارات و٣٣٤ مليون دينار من تخصيصاتها البالغة ٢١٠ مليار دينار .

وبين التقرير ان محافظة واسط حققت نسبة تنفيذ مقدارها ٥٢,٦ بالمئة وتم صرف ٥٥ مليار و٢٠٧ مليون دينار من تخصيصاتها البالغة ١٠٥ مليارات دينار فيما حققت محافظة النجف نسبة انجاز قدرت بـ٥٢,٣ بالمئة وتم صرف ٩٤ ملياراً و٢٦٧ مليون دينار من تخصيصاتها البالغة ١٨٠ مليارات و٣٠٠ مليون دينار في حين حققت محافظة ذي قار٥٢,٢ بالمئة من نسب التنفيذ في مشاريعها وقامت بصرف ٩٠ ملياراً و٧٩١ مليون دينار من تخصيصاتها البالغة ١٧٤ مليار دينار .

وتابع انه تم تخصيص ٦٦ مليار لمحافظة المثنى وقامت بدورها بصرف ٣٣ ملياراً و٥٦٥ مليون دينار حيث حققت نسب تنفيذ قدرت ب ٥٠,٩ بالمئة فيما خصص لمحافظة الديوانية ٨١ ملياراً دينار قامت بصرف ٣٦ ملياراً دينار بعد تحقيقها ٤٤,٤ من نسب الانجاز في مشاريعها في حين حققت محافظة كركوك ٤٢,٩ بالمئة من نسب الانجاز في مشاريعها حيث قامت بصرف ٤٨ مليار و٨٩٨ مليون دينار من تخصيصاتها البالغة ١١٤ ملياراً دينار.

مشيراً ان محافظة صلاح الدين حققت نسبة انجاز قدرت ب٣٤ بالمئة من نسب التنفيذ في مشاريعها وقامت بصرف ٣٩ ملياراً و ٨٢١ مليون دينار من تخصيصاتها البالغة ١٢١ مليارات و٦٧٠ مليون دينار فيما بلغت نسبة انجاز محافظة الانبار في مشاريعها ٢٩,٧ بالمئة وقامت بصرف ٥٠ ملياراً دينار من تخصيصاتها البالغة ٢٢٢ مليارات و٣٠٠ مليون دينار في حين حققت محافظة بغداد ٢٨,٢ بالمئة من نسب التنفيذ في مشاريعها وقامت بصرف ١٩٨ ملياراً و٨٩٩ مليون دينار من تخصيصاتها البالغة ٧٠٥ مليارات دينار.

التقرير اكد ان محافظة البصرة حققت مانسبته ٢٦,٣ بالمئة من نسب الانجاز في مشاريعها فيما قامت بصرف ٧١ ملياراً و٣٥٩ مليون دينار من تخصيصاتها البالغة ٢٧١ مليار دينار فيما حققت نينوى ٨,٨ بالمئة من نسب الانجاز في مشاريعها فيما قامت بصرف ٢٥ ملياراً و١٨٥ مليون دينار من تخصيصاتها البالغة ٢٨٥ مليار دينار في حين لم تحقق محافظة ديالى اي نسبة تذكر في مشاريعها التي خصص لها ١٦٣ مليار دينار.

الكهرباء تنجز ملفاً خاصاً بالحوادث والاضرار التي تعرضت لها شبكات التوزيع خلال عام ٢٠٠٧

بغداد/ المدى

انجزت المديرية العامة لتوزيع كهرباء الكرخ ملفها الخاص بالاضرار التي لحقت بالشبكات الكهربائية ومكوناتها جراء العمليات العسكرية والمسلحة والتفجيرات التي حدثت في عدد من مناطق الكرخ والكرخ المركز.. كما احتوى الملف على عدد الشهداء واسمائهم من منتسبي المديرية والفروع التابعة لها كذلك حالات الاختطاف والاعتقال التي تعرض لها عدد من المنتسبين والاصابات جراء العمل.

فقد بلغ عدد الشهداء ٣٢ شهيدا وعدد المصابين ٣٣ موظفا من الفنيين والحرفيين والمهندسين، فيما بلغت حالات الاعتقال والاختطاف (٥١) حالة. وفي الفقرة السابعة اشار الملف الى حدوث ٢٩ حالة اعتداء مسلح واجمل الملف العمليات العسكرية بـ(٨١٩) عملية عسكرية ادت الى حدوث اضرار بالغة في محولات التوزيع والشبكات الكهربائية بما فيها تقطع الاسلاك والاعمدة ومنظومات الانارة ومكوناتها.

هذا واورد الملف المناطق التي تعرضت فيها قطاعات الصيانة والدوائر التابعة للمديرية الى اعتداءات مسلحة ادت الى حدوث اضرار بالغة وهي قطاع السلام وقطاع العامل ومحطة الجهاد وموقع ساحة اللقاء ومديرية الصيانة والتشغيل ومقر المديرية وقطاع التاجي والطارمية وأبو غريب ومديرية الانارة الحديثة ومديرية المبيعات ومحطة ابو دشير وصيانة البياع ومحطة الغزالية ومديرية توزيع الكرخ المركز ومحطة الكرامة وغيرها من المواقع التابعة للمديرية العامة.